الفصل الرابع

جماعات الصفوة فى العالم الثالث

نظرية التبعية

مقـــدمة :

ظهر فى مقابل الاتجاهين النظريين اللذين تعرضت لهما فى الفصلين السابقين ، وكذلك فى مقابل بعض الاتجاهات النظرية التى نوهت بها فى الفصل الأول والتى يعتبر الاتجاهان السابقان امتدادا لها على مستوى دراسة مجتمعات العالم الثالث ، ظهر اتجاه ثالث يركز على علاقة التبعية التى تربط دول العالم الثالث بالعالم الرأسمالى المتقدم • ويفهم البناء الاجتماعى ـ السياسى هنا على أنه نتاج عملية التبعية هذه ، بل ان استمرار هذا البناء على نحو معين يتشكل من خلال تبعية هذا البناء • ورغم أن أنصار هذا الاتجاه يختلفون فيما بينهم على بعض التفاصيل ، الا أن معظم كتاباتهم تدور حول هذا الموضوع الأساسى • وأحاول فى هذا الفصل التعرف على الأسلوب الذى فهم به باحثون مثل فرانك Frank وولشتين Wallerstein وسمير أمين وحمزة علوى Hamza Alavi ـ وهم من دعاة هذا الاتجاه ومؤسسيه ـ وغيرهم ، البناء الاجتماعى لمجتمعات العالم الثالث بصفة عامة ، والتدرج الاجتماعى والبناء السياسى وجماعات الصفوة بصفة خاصة ، وكيف وجهت المقولات النظرية التى تطورت من خلال تحليل علاقات التبعية البحوث الامبيريقية فى المجتمعات الريفية فى البلدان المتخلفة ، ونوعية القضايا التى أثارتها هذه البحوث بدورها ، ومدى اختلافها عن القضايا التى اثيرت فى الفصلين السابقين • غير أن علينا قبل أن ندخل فى هذه التفاصيل أن نتتبع فى عجالة الأصول النظرية التى اشتق منها أنصار هذا الاتجاه اطارهم المعرفى ، وسوف يلقى تتبع هذه الأصول الضوء على مصدر الخلاف حول بعض تفاصيل

الموضوع الاساسى المرتبط بفكرة التبعية • ويستهدف العرض الذى اقدمه هنا ـ كما هو الحال فى الفصول السابقة ـ الكشف عن مدى ملاءمة هـذا الاتجاه النظرى لدراسة جماعات الصفوة فى المجتمع المصرى بعامة ، وفى المجتمع الريفى منه على وجه الخصوص • ولهذا فان رؤية نقدية لهذا الاتجاه ، تكشف عن مدى صدقه الامبيريقى ومدى ملاءمته لدراسة البناء الاجتماعى السياسى ، سوف تظهر فى نهاية هذا الفصل • وبهذا فان هذا الفصل سوف يشتمل على العناصر التالية :

اولا : الجذور الفكرية لفكرة المجتمع التابع •
ثانيا : القضايا الاساسية لنظرية التبعية •
ثالثا : البحوث الامبيريقية فى المجتمع الريفى •
رابعا : نقد نظرية التبعية •

اولا : الجذور الفكرية لفكرة المجتمع التابع

يقال دائما أن فكرة المجتمع التابع قد ظهرت كرد فعل للأزمة التى عانت منها النظرية الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية • فقد ذهب البعض الى القول بأن اعمال جندر فرانك ـ وهو من اوائل الدعاة لهذه الفكرة ـ كانت استجابة لقصور النموذج النظرى الموجود والمتمثل فى أعمال والت رستو Rostow وغيره (١) • كما يؤكد آخـرون على عقم نظرية التنميـة التى سـادت فى الخمسينيات من هذا القرن والتى ترتب على نقدها ظهور النموذج النظرى الذى يؤكد على أن العوامل التى كانت تعتبرها هذه النظرية عوامل ضرورية لتنمية مجتمعات العالم الثالث هى نفسها العوامل التى تتسبب فى تخلف هذه المجتمعات (٢) • وبناء على ذلك الاعتقاد اتجه البحث فى أصول فكرة المجتمع

---

(١) A. Foster-Carter, «From Rostow to Gunder Frank; Conflicting Paradigm in the Analysis of Under-development», **WD**, Vol. 4. No. 3. 1976. pp. 172-3.

(٢) I. Oxal et al (eds.), **op. cit.**, Editors Introduction, p. 2.

التابع الى توضيح الأسلوب الذى تصدى به فرانك لتفنيد نظرية روستو وكذلك طريقة التفكير التقليدية التى كانت تسيطر لفترة طويلة على تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية Economic Commission for Latin America والتى تبنت لوقت طويل نموذجا للتنمية يقوم على التوجيه الخارجى ٠

ومع التسليم بأهمية القول بأن فكرة المجتمع التابع قد ظهرت كرد فعل لتقليدية ـ وأزمة ـ نظرية التنمية القديمة ، أو بالأحرى النظرية التعددية ـ الوظيفية فى فهم بناء مجتمعات العالم الثالث ، فاننى هنا أحاول تطوير الفكرة التى مؤداها أن هذه النظرية قد ظهرت أيضا كرد فعل لـ « أزمة » الماركسية فى فهم البناء الاجتماعى ـ السياسى لمجتمعات العالم الثالث ٠ فمن المحقق أن الفكر الماركسى قد انصب اساسا على مجتمعات أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر ، ولم يهتم ماركس بمجتمعات العالم الثالث (أو مجتمعات خارج أوربا فى وقته) الا بالقدر الذى يخدم نظريته عن الرأسمالية ٠ وقد ترتب على ذلك أن تعددت تفسيرات الماركسية عندما حاول الماركسيون المحدثون وصف وتفسير التكوينات الاجتماعية التى تقع خارج نطاق العالم الرأسمالى المتقدم (٣) ٠ والذى حول المسألة برمتها الى « أزمة » للماركسية هو أن الثورة البرجوازية الديموقراطية التى اعتبرها ماركس شرطا موضوعيا للتحول الرأسمالى ، لم تظهر ـ على الاقل بالشكل الذى حدده ـ فى أى من المجتمعات التى تقع خارج نطاق العالم الرأسمالى المتقدم ٠ وقد ترتب على ذلك أن ظهر ضرب من التناقض بين النموذج النظرى للامبيريالية الذى قدمه ماركس (وهو يقوم على تحول الانماط ما قبل الرأسمالية ـ وأهمها نمط الانتاج الآسيوى ـ الى أنماط رأسمالية من خلال التوسع الخارجى للنظام

---

(٣) قدم السيد الحسينى تحت ما أسماه « الاتجاه الماركسى الجديد » فى فهم مشكلات الدول النامية جانبا من هذه التفسيرات ، وقد اعتبر نظرية التبعية ذاتها أحد هذه التفسيرات الماركسية الجديدة ، انظر : السيد الحسينى ، ١٩٧٤ ٠ ص ١١٨ وما بعدها ٠

الرأسمالى الأوربى) وبين الواقع الذى ظل متخلفا كما هو ولم يتحول الى نمط رأسمالى متقدم (٤) • وربما يكون هذا التناقض هو الذى ساهم فى تشعب التفسيرات الماركسية لمشكلات التطور فى العالم الثالث وتضخم هذه التفسيرات، وهو أمر يساهم فى تفاقم أزمة الماركسية فى هذا الصدد • ومن قلب هذه التفسيرات المتضاربة ظهرت فكرة المجتمع التابع ، ليست كمجرد تفسير جديد لمقولات قديمة ، وانما كنظرية تدعى العمومية والشمولية كالماركسية نفسها • ونعرض فيما يلى ـ وباختصار ـ لبعض التفسيرات التى قدمها الماركسيون لبعض مشكلات التطور الاقتصادى الاجتماعى فى العالم الثالث، والتى خلقت فى تناقضها الداخلى الجو الذى هيأ لظهور فكرة المجتمع التابع ، ونظريته •

(أ) طور لنين فكرة التوسع الامبريالى عند ماركس • وذهب فى هذا الصدد الى أن الامبريالية لا تمثل انعكاسا للتناقضات الداخلية للرأسمالية فحسب ، وانما تمثل ـ خاصة فى صورها المتقدمة ـ محاولة مقصودة من جانب الرأسمالية للتوسع الاحتكارى الذى يعتبر تصدير رأس المال الى الدول الفقيرة واستثماره فيها أحد دعائمه الأساسية (٥) • ولا يستهدف تصدير رأس المال الى الدول الفقيرة استخدام فائضه فى رفع مستويات المعيشة لدى الجماهير بها ، وانما يستهدف تعظيم الربح عن طريق استثمار رأس المال فى البلدان الفقيرة التى تنخفض فيها أجور العمال

---

(٤) الملاحظ هنا ـ وعلى غير ما هو متوقع ـ أن نفس هذا التناقض هو الذى خلق الأزمة داخل النظرية الليبرالية (الاقتصادية الاجتماعية) مع اختلاف المسميات •

(٥) V.I. Lenin, **Imperialism : The Highest Stage of Capitalism**, Progress, Publishers, Moscow, 17th printing, 1978, p. 45.

وثمن المواد الخام والأرض (٦) • غير أن لينين قد وافق ماركس على القول بأن هذا التوسع الرأسمالى الخارجى يسهم فى تحول الانماط الانتاجية ما قبل الرأسمالية ، وان كان قد أكد أيضا على ما أطلق عليه الانتاج الداخلى لفائض القيمة internal realization of surplus value كمحرك للنمو الرأســـمالى • وقد أخـذ لينين على عاتقه توضيح عملية النمو الرأسمالى وفق هذا الأساس (الانتاج الداخلى لفائض القيمة) فى كتابه « نمو الرأسمالية فى روسيا » ، حيث ركز على نمو السوق الداخلية التى ترتبط بالانتاج السلعى ، وانفصال النشاط الصناعى عن النشاط الزراعى ، ونمو سكان المدن والبلدان ، وأهم من ذلك كله نمو سوق العمل المأجور (٧) • وفى ضوء هذه الآراء يتضح أن التحول الرأسمالى الذى يتم من خلال تفاعل عوامل خارجية وداخلية يعد شيئا مصيريا بالنسبة للبلدان غير الرأسمالية طالما أن الامبريالية الاحتكارية تمتد الى كل مكان من هذه البلدان •

(ب) غير ان الأمور لم تسر فى هذا الخط الذى صوره لينين فى الكثير من الأحيان • فقد بدت كثير من مجتمعات العالم الثالث وكأنها لا تمر بعملية تحول رأسمالى حقيقى • وقد دفع ذلك بعض المفكرين الى تطوير مفهوم نمط الانتاج الآسيوى فى صياغته الماركسية على أنه أكثر كفاءة فى تفسير نمط الاستغلال السائد فى هـذه المجتمعات • ويعد فتفوجل Wittfogel من اشهر المروجين لهذا المفهوم ، وان كان قد اســتخدم معبــرا عن نفس الفكرة مفهوم

---

(٦) Ibid., p. 60.

(٧) V.I. Lenin, **Collected Words, Vol. 3. The Development of Capitalism in Russia,** Progress Publishers, Moscow, 1964., Chapter VIII.

«الاستعباد الشرقى» Oriental dispotism • لقد عارض فتفوجل لينين لرفضه لمفهوم نمط الانتاج الآسيوى على اعتبار أنه اختفى مع تطور الاشكال الراسمالية • وحاول فتفوجل أن يعمم مفهوم نمط الانتاج الآسيوى • أو الاستعباد الشرقى على كل البلدان التى عرفت نظاما من نظم الرى أو ما أطلق عليه « المجتمعات الهيدروليكية Hydraulic Societies ، حيث تستلزم نظم الرى تحكما استبداديا ومركزيا للدولة (٨) •

ولكن الكثيرين من الماركسيين رفضوا محاولة فتفوجل على أنها تقدم صورة ثنائية للتاريخ يبدو فيها الغرب مجتمعا حرا والشرق مجتمعا مستعبدا، وهو تحليل يفرض التفسير الهيجيلى لفلسفة التاريخ على الماركسية فرضا (٩)• غير أن ذلك لا يعنى أن الباحثين قد توقفوا عن استخدام مفهوم نمط الانتاج الآسيوى فى تحليل بناء مجتمعات العالم الثالث ، بل أن بعض المهتمين بقضية التبعية قد قدموا له صياغة جديدة على ما سنرى فيما بعد •

(ج) غير أن أهم المناقشات جميعا فى هذا المجال هى تلك المتعلقة بتقديم تفسيرات جديدة للتحول من الاقطاع الى الراسمالية بالمفهوم الماركسى • وقد تركز الجدل هنا حول ما يسمى بالمحرك الأول First mover الذى يؤثر فى النظام الاقطاعى ويحوله الى نمط راسمالى • ورغم أن الجدل الذى أثير حول تحول النمط الاقطاعى وظهر النمط الراسمالى قد انصب اساسا على تحول النمط

---

(٨) K. Wittfogel, **Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power**, Yale University Press, New Haven, 1957. p. 12.

(٩) B. Hindess and P. Hirst, **Pre-Capitalist Modes of Production**, RPK, London, 1975, p. 203.

الاقطاعى الأوربى ، الا أن أهميته تكمن فى تقديم تفسيرات متناقضة للرأسمالية تم تطبيق بعضها بشكل مباشر على مجتمعات العالم الثالث • ولقد دار الحوار بين رأيين مختلفين فى هذا الصدد • الأول قدمه موريس دوب **Dobb** ـ الذى اثار الحوار أساسا ـ ويذهب الى القول بأن نمط الانتاج الاقطاعى يتغير من الداخل كاستجابة لعدم كفاءته كنمط انتاج واستجابة لحاجة الطبقة الحاكمة الى مزيد من الفائض يدعوها الى فرض عبء أكبر على المنتج لا يستطيع ذلك الأخير أن يتحمله الا اذا تحول النمط الاقطاعى الى نمط آخر (١٠) • ويعنى ذلك أن تزايد الاستغلال الداخلى وتحول شكل امتصاص فائض القيمة هو المحرك الاساسى للرأسمالية • وفى مقابل هذا ظهر الرأى الثانى الذى قدمة بول سويزى Paul Sweezy الذى أكد على دور التجارة بعيدة المدى Long-Distance trade فى تحول النمط الاقطاعى • فقد أدت هذه التجارة الى دخول النمط الاقطاعى فى سلسلة من علاقات التبادل التجارى أدت بدورها الى دخول الانتاج السلعى ومن ثم تحوله الى نمط رأسمالى (١١) • وبناء على ذلك فان المحرك الأول فى تحول النمط الاقطاعى فى نظر سويزى هو العلاقات الخارجية ـ وهى شكل من أشكال امتصاص فائض القيمة وتحويلها الى خارج المجتمع ـ وليس علاقات الاستغلال الداخلية •

---

(١٠) Maurice Dobb, **Studies in the Development of Capitalism,** quoted in Ibid., p. 265.

(١١) Paul Sweezy et al., **The Transition From Feudaliism to Capitalism,** NLB, London, 1976. p. 42.

ويضم هذا الكتاب سلسلة من المقالات كتبت كاستجابة لكتاب موريس دوب السابق الاشارة اليه وساهم فيها دوب نفسه •

ولقد طرحت المناظرة بين دوب وسويزى أفكارا حول تحول الأشكال ما قبل الرأسمالية فى مجتمعات العالم الثالث • وكانت أهم هذه الأفكار الفكرة التى ترتبط بمصدر التغير الذى يطرأ على النمط الاقتصادى التقليدى ، هل هو تغير يأتى من الخارج أم أنه نتيجة عوامل داخلية ؟ • وأولا وقبل كل شىء ما هو نمط الانتاج الذى يعتريه التغير ؟ وظهر حول هذه القضية الكثير من مظاهر الجدل والحوار ، ساهمت فى ظهور الحاجة الى صياغة جديدة تقدم حلا لهذه القضية مع ربطها بحلول للقضايا التى أثارتها مناقشات أخرى •

والواضح أن كل هذه الخطوط التى سار فيها تفكير الماركسيين لم تقدم حلولا حاسمة للمشكلات التى أثارتها بقدر ما أثارت من الأسئلة حول هذه المشكلات • وبصياغة أخرى ، فانها لم تحل ما أطلقت عليه « أزمة » الماركسية فى التعامل مع مجتمعات العالم الثالث على مستوى التحليل النظرى• وهنا ظهرت الحاجة ماسة الى ربط كل هذه الافكار ببعضها فى نظرية واحدة تفسر التخلف فى مجتمعات العالم الثالث • ولقد جاءت الخطوة الاولى فى صياغة هذه النظرية من عالم الاقتصاد بول باران Paul Baran فى كتاب شهير نشر عام ١٩٥٧ (١٢) • ذهب باران الى القول بأن تاريخ تخلف مجتمعات العالم الثالث لا ينفصل عن تاريخ العالم المتقدم ، وأن تخلف هذا العالم هو نتيجة لنمو وتقدم أجزاء أخرى من العالم • فالتوسع الرأسمالى من أجل مزيد من الحصول على الفائض فى الخارج قد أدى – مع وجود تعاون من السلطات المحلية – الى ظهور نمط رأسمالى متخلف بدلا من أن يؤدى الى ظهور نمط رأسمالى متقدم • ذلك أن الفائض يتم نقله باستمرار الى مركز العالم الرأسمالى الأمر الذى يؤدى الى ازدهار هذا المركز فى مقابل تخلف وركود التوابع التى تدور فى فلكه (١٣) • ويتم نقل الفائض عن طريق

---

(١٢) P.A. Baran, **The Political Economy of Growth**, 1st published in 1957, Penguin Books, 1973.

(١٣) Ibid., pp. 215-277.

الطبقات التى تتلقى جزءا منه فى الداخل • فقد أشار باران الى أن الفائض « لا يذهب لكل طبقات المجتمع ، وانما تستفيد منه طبقة التجار ، ومقرضو النقود ، والوسطاء ، والشركات الاحتكارية ، والبنوك والمشروعات الأجنبية » (١٤) • وتكمن أهمية الصياغة التى قدمها باران فى انها حلت بعض التناقضات القائمة بين الآراء التى قدمها ماركسيون بشأن العالم الثالث • من ذلك مثلا قضية الامبريالية وقضية التحول الرأسمالى • فقد أكدت صياغة باران أن الامبريالية لا يجب أن تؤدى بالضرورة الى نمو رأسمالى ، بل انها تؤدى الى ظهور أشكال متخلفة من الرأسمالية • ويترتب على وجهة النظر هذه ـ ضمنيا على الأقل ـ أن المجتمعات المتخلفة لن تمر بنفس خط التطور الذى مرت به المجتمعات الرأسمالية ، ذلك أن تلك الأخيرة لم تترك هذه المجتمعات لتصنع تاريخها الخاص بل فرضت عليها هذا التاريخ فرضا بحيث أصبح تخلفها هو ثمن تقدم هذه المجتمعات الرأسمالية • وبهذه الصياغة أصبح من الممكن تحليل البناء الاجتماعى ـ السياسى لمجتمعات العالم الثالث دون التمسك بحرفية الصياغة الماركسية ، ودون الوقوع فى تناقضات بين آراء متضاربة •

وبصرف النظر عما اذا كان ظهور فكرة المجتمع التابع قد حلت أزمة الماركسية أم لا ، فان الشىء المحقق انها ظهرت كرد فعل لهذه الأزمة • والمحقق أيضا أن أنصار فكرة المجتمع التابع لم يحيدوا عن هذا الموضوع الأساسى الذى صاغه بول باران ، وان كانوا قد قدموا آراء متنوعة وقضايا فرعية كثيرة كمراحل التبعية ، وأنماط الانتاج التابعة والبناء الطبقى والسياسى للمجتمع التابع وغير ذلك من القضايا • وسوف أنتقل الآن مباشرة الى تحليل القضايا الأساسية فى نظرية التبعية •

---

(١٤) محمود الكردى ، **التخلف ومشكلات المجتمع المصرى** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٦٤ •

ثانيا : القضايا الأساسية لنظرية التبعية :

يهدف الحديث عن القضايا الأساسية لنظرية التبعية الى الكشف عن الأسلوب الذى عالجت به هذه النظرية المسائل الأساسية للبناء الاجتماعى كالبناء الطبقى ، والبناء السياسى وجماعات الصفوة ، هذا فضلا عن المنطلق العام فى فهم البناء الاجتماعى ، وذلك على النحو التالى (١٥) :

(أ) التصور العام للبناء الاجتماعى :

الخاصية الأساسية التى يتسم بها البناء الاجتماعى فى مجتمعات العالم الثالث فى نظر أنصار هذا الاتجاه النظرى أنه بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولى . وقد ذهب فرانك فى تعضيد هذه القضية الى القول بأن تاريخ العالم ما هو الا تاريخ واحد ، ومن ثم فان التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة ، من حيث أنهما من نتاج التوسع الرأسمالى الذى تغلغل فى أعماق أكثر القطاعات أنعزالا فى المجتمعات المتخلفة . ومن ثم فان ما نراه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية فى هذه المجتمعات ـ بدءا من أصغر وحداتها الاجتماعية فى الريف وحتى أعقد هذه الوحدات فى المدن المتربوليتانية ـ ما هى الا نتاج للتطور التاريخى للنظام الرأسمالى (١٦) . فقد عمل هذا النظام طول تاريخه على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التى تقع خارج نطاقه ، ثم تملك هذا الفائض مع ترك بعضه لقلة قليلة من الافراد فى المجتمعات المتخلفة نفسها . فللرأسماليين يد طولى فى الوصول الى أبعد أجزاء العالم وأكثرها انعزالا حيث يتم استخلاص فائض القيمة من

---

(١٥) سوف يشتمل الحديث هنا على توضيح آراء انصار نظرية التبعية فى هذه القضايا ، وسوف يتم التركيز على اظهار أوجه الاختلاف بين هؤلاء الباحثين حول بعض تنويعات الموضوع الأساسى للتبعية .

(١٦) A.G. Frank, **Latin America : Under-development or Revolution**, Monthly Review Press, New York and London, 1969, p. 5.

الفلاحين وصغار الزراع والعمال ونقله الى مركز العالم الرأسمالى • ويؤدى ذلك الى تطور وتنمية القلة التى تمتلك هذا الفائض ، وتخلف الكثرة التى تنتجه • ويترتب على ذلك ظهور ضرب من ضروب الاستقطاب بين المركز والتوابع بحيث يحدد المركز مصير كل صغيرة وكبيرة مما يحدث فى التوابع (١٧) • وتهدف المادة التاريخية والتحليل الكمى الذى يقدمه فرانك الى توضيح الشلل الذى يصيب التوابع ، وكيف أن هذا الشلل يبدأ فى الزوال فى الفترات التى تضعف فيها علاقة التوابع بالمركز ، كما يهدف الى توضيح جذور التوسع الرأسمالى وتثبيت مصالحه فى أمريكا اللاتينية ـ وهى المنطقة التى يهتم فرانك بدراستها ـ والقنوات التى من خلالها يتم نقل فائض القيمة •

وبينما يهتم فرانك بتحليل بناء التوابع نجد أن الباحث الأمريكى والشتين Wallerstein يهتم بتحليل مركز النظام العالمى وتوضح كيف صاحب التوسع الرأسمالى زوال المجتمع الاقطاعى أو تحوله فى هذا المركز، الأمر الذى ترتب عليه ضرب من ضروب تقسيم العمل الاولى بحيث أصبح كل شىء فى التوابع يتحدد من خلال نظام عالمى • وعلاقة الاستقطاب التى توجد داخل هذا النظام العالمى ليست علاقة ثنائية بين المركز والتوابع وانما علاقة ثلاثية بين المركز والتوابع وأشباه التوابع التى تمثل نقطة وسطى على متصل يربط بين التوابع والمركز (١٨) • ويتحدد لكل وحدة من هذه الوحدات وظيفة معينة فى تقسيم العمل الدولى ، وهو ذلك التقسيم الذى

---

(١٧) A.G. Frank, **Capitalism and Under-development in Latin America**, Revised ed., MR, New York and London, 1974, pp. 102-103.

(١٨) L. Wallerstein, **The Modern World System** : Academic Press, New York and London, 1974, pp. 102-103.

وسوف أشير الى هذا الكتاب فيما بعد بالحروف • M.W.S.

نشأ منذ القرن السادس عشر ومع تحول النمط الاقطاعى فى أوربا الغربية الى نمط رأسمالى(١٩) ٠واختلف والشتين عن فرانك أيضا فى تمييزه بين النظام العالمى بوحداته الثلاثة سالفة الذكر وبين الامبراطوريات العالمية World Empires والفرق بينهما أن النظام العالمى يقوم على تقسيم العمل الاقتصادى بينما تقوم الامبراطورية العالمية على أساس من السيطرة السياسية لجمع الخراج٠ ويعنى ظهور النظام العالمى التحلل التدريجى للامبراطوريات ، وتحولها الى توابع أو شبه توابع ودخولها كجزء من الاقتصاد العالمى الرأسمالى (٢٠) ٠ فالامبراطورية العثمانية التى ضمت تحت لوائها ذات يوم ما يعرف الآن بالشرق الأوسط قد تم ضمها الى النظام العالمى فى الفترة ما بين ١٧٥٠-١٨٧٢ وأصبحت كمجتمعات منفصلة ـ وليست كامبراطورية ـ جزءا من النظام العالمى ، الأمر الذى يؤدى الى تقلص الهيمنة السياسية للامبراطورية ، واختزال هيكل الامبراطورية الى مجرد مجتمعات تؤدى وظيفة داخل تنظيم اقتصادى عالمى (٢١) ٠

---

(١٩) ولقد أشار والشتين الى أن كل وحدة من هذه الوحدات تتميز بنمط انتاجى معين يرتبط به نمط معين من أنماط تنظيم العمل ٠ ففى المركز (غرب اوربا) يسود النظام الرأسمالى وتنظيم العمل الحر ، أما فى التوابع فيسود النمط العبودى والانتاج المحصولى للسوق يرتبط به تنظيم اجبارى للعمل ، وفى أشباه التوابع يسود نظام الانتاج بالمشاركة مع وجود أشكال مختلطة من تنظيم العمل الحر والاجبارى ٠ انظر :
I. Wallerstein, The Rise and The Future Demise of The World Capitalist System», C.S.S.H. Vol. XVI., 1974, p. 401

وسوف أشير الى هذا المقال فيما بعد بالحروف R.F.D. M.W.S., pp. 15-16.

(٢٠) I. Wallerstein, «The Ottoman Empire and the Capitalist World Economy : Some Questions for Research», Paper presented to the 1st International Congress on the Social and Economic History of Turky, 1071-1920. Ankara. July, 11-14, 1977. p. 2.

ولقد قبل سمير أمين قضية تنمية التخلف ، فكتابه « التراكم على الصعيد العالمى » (٢٢) كان يهدف أساسا الى نقد النظريات الثنائية فى التنمية • فالتراكم على الصعيد العالمى يتم من خلال نقل الفائض من الدول الفقيرة الى الدول الغنية • فطالما دخل نمط الانتاج الرأسمالى فى علاقة مع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية تتحول تلك الأخيرة الى أنماط تابعة تنتج الفائض الذى يتم نقله الى المركز الرأسمالى ، ويترتب على ذلك مزيد من التخلف فى التوابع ومزيد من التنمية فى المركز • فقد كان يسود فى المجتمعات ما قبل الرأسمالية ـ وخاصة الشرقية منها ـ تكوين اجتماعى يقوم على سيطرة نمط الانتاج الخراجى tributary (فى نظر أمين لم يكن النمط الاقطاعى أو العبودى الا نمطا هامشيا فى التكوينات قبل الرأسمالية) ولقد تم اخضاع هذا التكوين بعد التوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ، وبدأت بينهما علاقة تبعية من نوع جديد • ولم يتحول النمط الخراجى الى نمط رأسمالى نقى وانما تحول الى نمط رأسمالى تابع (٢٣) • ولم يرجع أمين بداية التوسع الرأسمالى الى بداية القرن السادس عشر على ما ذهب فرانك ووالشتين ، وانما أرجعه الى القرن التاسع عشر حيث تم ضم الأنماط الخراجية والانماط القائمة على التجارة بعيدة المدى ، تلك التى تحولت الى

---

(٢٢) S. Amin, **Accumulation on A World Scale**, Monthly Review Press, New York, London, 1974.

(٢٣) وفقا لفكرة النمو غير المتكافىء unequal development التى طرحها سمير أمين فى أحد مؤلفاته ، فان نمط الانتاج الخراجى الذى ساد فى مجتمعات الشرق كان نمطا مسيطرا وكان يخضع الانماط الاخرى الهامشية (الاقطاع والعبودية والتى كانت موجودة فى أوربا) لفلكه وكانت تعد بمثابة توابع له ، ومع ظهور الرأسمالية وتوسعها بدأ هذا النمط المسيطر يتحول بدوره الى نمط تابع يدخل فى نطاق النمط الرأسمالى الجديد ، انظر :

S. Amin, **The Unequal Development**, The Harvestor Press, 1976. First published 1973, p. 295-7.

أنماط تابعة ـ زراعية أساسا ـ تقوم على سيطرة كبار الملاك الذين تحولوا بالتدريج الى طبقة رأسمالية تابعة (٢٤) ٠

ولقد أطلق باحث آخر على هذا النمط الانتاجي المتحول « نمط الانتاج الاستعماري » وهو يشير الى نمط انتاجي يضم مجموعة من الانماط ما قبل الراسمالية والرأسمالية تعيش بجانب بعضها الآخر ٠ وبعد غياب الاستعمار بشكله التقليدي يتحول نمط الانتاج الاستعماري الى ما أطلق عليه حمزة علوى «نمط انتاج مابعد الاستعمار (٢٥) The Post-Coloniial mode of Production ولم يقدم علوى تعريفا متميزا لنمط الانتاج الاستعماري أو نمط انتاج ما بعد الاستعمار ، ويبدو أنه لا يعدو أن يكون تسمية أخرى لما أطلق عليه فرانك البناء التابع المتخلف أو ما أطلق عليه أمين البناء التابع ٠

واذا كان البناء التابع المتخلف هو بناء رأسمالي بالضرورة ، فان ذلك يقوم على فهم جديد للرأسمالية بأنها علاقات السوق التبادلية التي يتم من خلالها نقل الفائض من التوابع الى المركز ، وليست بالضرورة تحول العمل المأجور الى سلعة على ما ذهب ماركس ٠ فالمحقق أنه طالما أن الباحثين يؤكدون على تباطؤ الرأسمالية بالرأسمالية الأوربية، فان الرأسمالية بالنسبة لهم لاتعني وجود سوق للعمل المأجور طالما أن هذا السوق لم يوجد بالشكل الذي قرره ماركس في أي من بلدان العالم الثالث ٠ وهنا حاول هؤلاء الباحثون تطوير تعريف للرأسمالية يقوم على فكرة آدم سميث Smith عن علاقات السوق والتي طورها سويزي على ما رأينا في مكان سابق ٠ وفي ضوء هذا نجد فرانك يؤكد على علاقات السوق والتبادل وتداول السلع ورأس المال التي تؤدي

---

(٢٤) S. Amin, The Arab Nation : Nationalism and Class Struggle. ZED Press, LTD, 1978, pp. 25-30.

(٢٥) H. Alavi, «India and The Colonial Mode of Prouction», The Socialist Register, 1975, pp. 174-177.

كلها الى تراكم رأسمال فى المركز على أنها العامل الحاسم فى ظهور الرأسمالية • فالعامل الأول فى ظهور نمط الانتاج الرأسمالى هو ادراك قيمة رأس المال فى المركز ، وفرض علاقات تبادل مع التوابع لنقل رأس المال منها حيث يتم تراكمه فى المركز (٢٦) • واذا كانت هناك أنماط قبل رأسمالية أولا رأسمالية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية وفى دول أخرى من العالم الثالث ، فان ذلك لا يمنعنا من أن نصف هذه الانماط بأنها رأسمالية ـ تابعة ـ طالما أن قيمة الاستعمال use value تتحول الى قيمة تبادلية exchange value خلال عملية التبادل والتراكم (٢٧) •

وبنفس الطريقة يذهب والشتين الى القول بأن العمل المأجور ليس محكا كافيا لتعريف الرأسمالية • ذلك لأن النمط الرأسمالى السائد فى النظام العالمى ـ وهى وحدة للتحليل لا تتجزأ ـ ما هو الا نمط يهدف الى الربح داخل سوق دولية • وحتى اذا كانت الانماط الانتاجية السائدة خارج مركز النظام العالمى ليست رأسمالية ، الا أن خضوعها لنظام السوق بعد أن تكاملت داخل النظام العالمى يجعلها أنماط رأسمالية (٢٨) • وتقترب وجهة نظر سمير أمين من وجهة نظر والشتين حيث أكد أن الرأسمالية تنمو من خلال ظرفين لاثالث لهما : التحول البروليتارى ، وتراكم رأس المال النقدى • غير أنه أكد ـ وهذا هو الخلاف بينه وبين زميليه على ما يبدو ـ على ارتباط العنصرين فى نمو الرأسمالية • فبرغم أن تراكم رأس المال قد ظهر فى المجتمعات منذ القدم الا أنه لم يؤد الى التحول الرأسمالى الا بعد أن ارتبط بنمو قوة العمل المأجور • فالعاملان ـ التراكم النقدى والعمل المأجور ـ لابد وأن يتواجدا جنبا الى جنب لكى يمكن الحديث عن نمط انتاجى رأسمالى (٢٩) •

---

(٢٦) A.G. Frank, **World Accumulation 1492-1789**, The Macmillan Press, LTD, London, 1978, p. 250.

(٢٧) Ibid., pp. 245-7.

(٢٨) R.F.D., pp. 399-400.

(٢٩) Amin, 1976, p. 31

واذا كان هـذا الفهم للنمو الرأسمالى يستلزم تحليل البنـاء الاجتماعى فى التوابع من خلال علاقات خارجية مفروضة عليه فرضا ، فانه كان على علماء نظرية التبعية مواجهة السؤال الاتى : كيف نستطيع أن نفسر العلاقات الداخلية للبناء الاجتماعى من خلال العلاقات الخارجية التى تفرض على هذا البناء ؟ ذهب فرانك فى هذا الصدد الى أن نظرية التبعية تهتم أساسا بالعلاقات الداخلية التى تضرب بجذورها فى كل الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء التابع ، الا أن هذه العلاقات لا يمكن أن تفهم الا فى ضوء علاقات التبادل الخارجى وامتصاص فائض القيمة • وفى هذه الحالة يصبح التساؤل عن الخارجية والداخلية فى التفسير غير قابل للاجابة • فالمسألة لا تتعلق بهذا السؤال ، وانما تتعلق بوحدة التحليل • فبدلا من تحليل وحدات منعزلة كالقرية ، والقبيلة والدولة يجب أن ينصب الاهتمام على النظام العالمى كوحدة للتحليل • فالقرية مثلا ـ أو أى من هذه الوحدات الأخرى ـ لا توجد بمعزل عن النظام العالمى وكل علاقاتها الداخلية ـ وبناؤها الطبقى ونظامها السياسى ـ تتحدد من خلال هذا النظام العالمى (٣٠) • وبنفس الطريقة يتحدث والشتين عن عدم جدوى تحليل أنساق صغيرة mini-Systems ، فمثل هذه الانساق لم تعد موجودة ـ ويقصد هنا لم تعد منعزلة بذاتها ـ والنسق الوحيد القائم الذى يجب أن يكون وحدة للتحليل هو النسق العالمى • وهو نسق يعرف صورة واحدة لتقسيم العمل ، ولكنه يضم أنساقا ثقافية متعددة (٣١) • ووفقا لهذا المنظور جاء تحليل البناء الداخلى للمجتمعات التابعة كما سيتضح فيما يلى •

(ب) التركيب الطبقى للمجتمع التابع

فى ضوء هذا المنطلق العام لفهم البناء الاجتماعى فى المجتمع التابع يحاول أنصار نظرية التبعية فهم التركيب الطبقى فى هذا المجتمع • واذا كان البناء

---

(٣٠) Frank, 1978, p. 251.

(٣١) I.F.D., p. 690.

الاجتماعى فى المجتمع التابع لا يفهم الا فى ضوء علاقته بالنسق الرأسمالى العالمى، فان التركيب الطبقى السائد فى هذا البناء يتشكل من خلال علاقة التبعية هذه • ويظهر هنا اهتمام بدراسة الطبقة البرجوازية على أساس دورها فى استمرار التبعية والتخلف • ويتم الربط بينها وبين الطبقة البرجوازية العالمية او المتربوليتانية الموجودة فى المركز • غير أن هناك اشارات الى الطبقات العمالية فى التوابع على أساس أنها المنتج الأساسى للفائض الذى تتلقاه الطبقات البرجوازية سواء فى المركز او التوابع • ولقد استطعت بناء على التفرقة بين الجماعات المستقبلة للفائض والجماعات المتلقية لهذا الفائض فى التوابع والمراكز أن أطور النموذج المثالى التالى المشتق من رؤية أنصار نظرية التبعية للتركيب الطبقى داخل النسق العالمى •

	المركز	التوابع
	تنمية	تخلف
مستقبلو الفائض	البرجوازية العالمية	البرجوازية القومية وفروعها الريفية ـ الحضرية
منتجو الفائض	الطبقة العاملة فى المركز	القوى المنتجة فى التوابع الفلاحون ـ البروليتاريا الحضرية العمال الصناعيون

ويكشف هذا الشكل عن أن البناء الطبقى فى المجتمعات التابعة لا يفهم الا فى ضوء نسق عالمى تقف فيه البرجوازية سواء فى المركز أو فى التوابع فى موقف متناقض مع القوى المنتجة • وتستقبل كل من هاتين الطبقتين الفائض بنسب متفاوتة • أما القوى المنتجة فبرغم أنها تعانى من الحرمان هنا وهناك الا أن الطبقة العاملة فى المركز تعيش فى حالة أفضل من نظيرتها فى التوابع ، ذلك أن التنمية فى المركز تعود عليها بالكثير من الفوائد • وفى هذه الظروف

تظهر القوى المنتجة فى التوابع (العمال والفلاحون) على أنها ضحية النسق برمته • ونعرض فيما يلى للتحليلات التى قدمها انصار نظرية التبعية للتركيب الطبقى فى المجتمعات التابعة والتى تقترب بدرجات متفاوتة من هذا النموذج المثالى •

اهتم فرانك فى تحليلاته اهتماما خاصا بالبرجوازية القومية (أو المحلية) فى علاقتها بالبرجوازية العالمية • ويكاد ينظر الى البرجوازية وكأنها طبقة واحدة تمتد من نيويورك الى أشد المزارع أو القرى انعزالا (٣٢) • أما الطبقات الأخرى فهى ضحية هذه الطبقة ، بل أن هذه الجماعات الخاضعة من صنع الطبقة البرجوازية • وتمثل القطاعات العريضة للفلاحين البروليتاريا الحقيقية التى تتحمل العبء الأكبر فى تقسيم العمل العالمى • ولقد أنتجت عملية التخلف ثلاث جماعات أخرى بجانب بروليتاريا الفلاحين هى : البروليتاريا الحضرية والطبقة العاملة والعمال ذوى الياقة البيضاء (٣٣) • ولم يقدم فرانك تحليلا مفصلا لهذه الجماعات وذلك لنمط اهتمامه بتحليل طبقة البرجوازية التابعة • وتوجد هذه البرجوازية فى الريف فى شكل برجوازية زراعية من كبار الملاك وفى المدينة فى شكل برجوازية تجارية وصناعية وكمبرادورية • والبرجوازية التابعة ليست برجوازية حقيقية بحيث يمكن أن تقوم بدور فى التنمية الاقتصادية وفى الثورة الديموقراطية السياسية كما فعلت نظيرتها فى الغرب • وانما هى برجوازية تابعة تقوم بدور أساسى فى تدعيم حلقة التبعية والتخلف • ووصف فرانك هذه البرجوازية بأنها برجوازية رثة Lumpen-bourgeoisie والسياسة التى تنتجها هذه البرجوازية الرثة لا تنتج الا تنمية رثة Lumpen-development وهذه

---

(٣٢) A.G. Frank, 1969, p. 359.

(٣٣) Ibid., p. 356-7.

التنمية الرثة ما هى الا حالة من التخلف المفقر الذى تسلبه التجارة الخارجية أى ميزة للتنمية الحقيقية (٣٤) ٠

ولقد اشار والشتين الى فكرة الشرائح المتباينة Layers within layers فالنسق العالمى يتكون من شرائح تكبر كل واحدة منها الاخرى وتحتويها ، فلدينا المركز والتوابع ، وداخل كل لدينا الدول المختلفة التى تنتمى الى أى منهما ، وفى الدول هناك التباين بين الاقاليم ، وبين الطبقات، وبين الريف والمدينة (٣٥) ٠ ويتغير البناء الطبقى داخل المجتمعات التابعة مع التغير الدينامى للنسق العالمى ٠ فمع تكامل هذه المجتمعات مع النظام العالمى يبدأ التركيب الطبقى فيها فى التغير فتختفى طبقات كالعبيد والاقنان ، وتظهر طبقات جديدة كالعمال والبرجوازية بشقيها الزراعى والتجارى ٠ ومع نمو النسق العالمى ينمو تحكم البرجوازية العالمية فى هذا النسق وسيطرتها على البرجوازية المحلية (٣٦) ٠ ولا شك أن البرجوازية القومية والمحلية فى التوابع تمثل امتدادا للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياستها ٠ وهى تهيىء من الظروف السياسية والاجتماعية ما يجعل المجتمع يستمر داخل النسق العالمى ، ويظل ملتزما بأداء الوظيفة المنوطة به كتابع أو شبه تابع داخل هذا النسق ٠

وركز امين أيضا على تركيب هذه البرجوازية التابعة واشار الى ثلاثة أقسام منها : البرجوازية الزراعية وتوجد فى الريف ، والبرجوازية التجارية

---

(٣٤) A.G. Frank, **Lumpenbourgeoisie and lupen-development Dependence, class and Politics in Latin America**, Monthly Review Press, London, 1972. p. 5

(٣٥) M.W.S., p. 220.

(٣٦) I. Wallerstein, «Peripheral Structure and Contemporary World Crisis», **Theory and Society**, Vol. 3, No. 4, 1976, p. 465.

وتتركز أساسا فى المدن ، ثم البرجوازية البيروقراطية • وتشكل هذه البرجوازية التابعة مع برجوازية المركز برجوازية واحدة عالمية • وبنفس الطريقة فان البروليتاريا فى التوابع والبروليتاريا فى المركز تشكلان سويا بروليتاريا عالمية • غير أن الحرمان الذى تعانى منه البروليتاريا فى التوابع أكبر بكثير من الحرمان الذى تعانى منه نظيرتها فى المركز الرأسمالى ، ذلك أن العبء الاستغلالى الواقع عليها عبء ثقيل • وتضم البروليتاريا التابعة العمال المأجورين ، وجماهير الفلاحين الذين نزعت عنهم ملكياتهم وتحولوا الى بروليتاريا من خلال التكامل مع النظام العالمى ، والجماهير الغفيرة المتزايدة وسط (٣٨) •

ويؤكد حمزة علوى وجود جناحين للبرجوازية التابعة : البرجوازية الكومبرادورية التى تساهم فى نقل الفائض الى الخارج ، وكبار الملاك من الاقطاعيين الذين ينافسون هذه الطبقة على الفائض • ومع تحول نمط الانتاج الاستعمارى الى نمط انتاج ما بعد الاستعمار تتحول الطبقة الكومبرادورية الى طبقة برجوازية ، وتتقلص الى حد كبير طبقة الاقطاعيين بحيث تصبح شريحة فى هذه الطبقة البرجوازية الناشئة • ففى هذه الحالة يتحول اقطاعيو الريف الى مزارعين رأسماليين يستخدمون العمال الزراعيين والزراع بالمشاركة فى زراعة أرضهم • وتظهر بين هاتين الطبقتين (أعنى الشق الزراعى للبرجوازية وطبقة الفلاحين المعدمين) طبقة من صغار الملاك تحتل مركزا وسطا • (٣٨) •

وهكذا أدى التوسع الرأسمالى الى ظهور الطبقات البرجوازية فى المدن وفى المجتمعات الريفية التى أصبحت تؤدى الآن دورا فى تقسيم العمل العالمى •

---

(٣٧) S. Amin, 1974, p. 26.

(٣٨) H. Alavi, «Peasants and Revolution», **Socialist Register**, 1965, p. 244.

ولقد استلزم هذا أن يتحول شكل استغلال الأرض لكى تتيح انتاج السلع التجارية بدلا من الانتاج المعيشى • كما استلزم أيضا أن تظهر سلاسل من الطبقات البرجوازية التى تربط مركز العالم بأبعد قرية وأشدها انعزالا ، واذا كانت هذه البرجوازية تميل الى انتهاج سياسات للاصلاح أو غير ذلك ، فان هذه السياسات لا تؤدى الى تنمية أو تقدم للدول التابعة ، وانما تؤدى الى مزيد من التخلف • فسياسة الاصلاح الزراعى على سبيل المثال ـ وعلى ما ذهب فرانك ـ لا تؤدى الى ضعف الاحتكار الذى تمارسه البرجوازية والبرجوازية الصغيرة على الأرض ، ومن ثم فانها تؤدى الى تدعيم حلقة التخلف القائمة (٣٩) •

(جـ) البناء السياسى وجماعات الصفوة :

تتشكل أجهزة الدولة والممارسة السياسية على المستويات القومية والمحلية وكذلك الجماعات التى تسيطر على اجهزة الدولة والممارسة السياسية من خلال وضع المجتمع التابع داخل النسق العالمى • وفى ظروف التبعية لا تصبح وظيفة النسق السياسى تحقيق تنمية قومية ، وانما تدعيم علاقة التبعية القائمة • وتتسم القوة السياسية فى المجتمع التابع بأنها مركزة فى أيدى فئة قليلة ، وذلك بسبب ارتباطها المباشر بالتحكم الاقتصادى • فمع كل خطوة يخطوها المجتمع التابع فى طريق التبعية ـ التخلف يميل تنظيمه الاقتصادى الاجتماعى نحو تركز القوة الاقتصادية والسياسية والهيبة الاجتماعية الى الحد الذى تبدو فيه كل هذه العناصر وكأنها تقوم على الاحتكار (٤٠) • ولا شك أن هذا الاحتكار يأتى من جانب الطبقة البرجوازية التابعة التى تفرز بدورها الصفوة السياسية التابعة التى تحتكر مصادر القوة السياسية • والمحقق أن أنصار نظرية التبعية لا يميلون الى استخدام مفهوم الصفوة ـ وان كان المفهوم قد ظهر فى بعض الدراسات الامبيريقية

---

(٣٩) A.G. Frank, 1969, p. 269.

(٤٠) Ibid, pp. 242-243.

التى أجريت على مجتمعات ريفية انطلاقا من نظرية التبعية • ومع ذلك فان الصياغات النظرية التى قدمها بعض أنصار نظرية التبعية عن الدولة والنظام السياسى تشير ضمنيا الى اعتبار الجماعة المسيطرة على الجهاز السياسى جماعة صفوة •

ويظهر ذلك فى وصف فرانك لاحتكار القوة السياسية أو تركزها الذى اشـرت اليـه منذ قليل • ونجده أيضـا يصف الفئة التى تتحكم فى القوة السياسية وفى مصير الأمة باسـرها بأنها أوليجاركيـة برجـوازية (٤١) bouergeois oligarchy واستخدام كلمة الأليجاركية هنا يوحى بأن هذه الفئة هى صفوة أكثر منها طبقة حاكمة • واذا كان فرانك قد أكد أن البرجوازية التابعة ليست برجوازية حقيقية من حيث أن وجودها لا يؤدى الى حدوث ثورة برجوازية على المستوى الاقتصادى ، وثورة ديموقراطية على المستوى السياسى ، فان ذلك يوحى بأن الفئة الحاكمة من هذه الطبقة ليست طبقة حاكمة ، وانما هى صفوة • ويتضح ذلك بجلاء من أسـلوب ممارسـتها السياسية•فهى تستخدم تكتيكات متنوعة حسبما تمليه عليها ظروف التبعية• وتتراوح هذه التكتيكات بين الأساليب القانونية البرلمانية وبين الانقلابات العسـكرية أو الدعوة الى الحـركة القوميـة أو احداث تحـالف زائف مع العمال • وقد كتب فرانك فى هذا الصدد يقول :

« لا تتحرك أمريكا اللاتينية ، كما كان يعتقد على نطاق واسع ، نحو جناح اليسار ، وانما تتحرك نحو اليمين • والبرجوازية هى التى تهندس هذا التحرك من خلال القنوات البرلمانية القانونية عندما تستطيع الى ذلك سـبيلا ومن خلال الانقـلابات العسـكرية عندما يكون حدوثهـا ضـرورة حتمية » (٤٢) •

---

(٤١) Ibid., p. 359.

(٤٢) Ibid., p. 359.

وتتضمن صياغة فرانك هنا مجموعة من العناصر أولها أن القوة السياسية لا تنفصل فى المجتمعات التابعة عن الجوانب الاقتصادية ، وثانيها أن القوة السياسية تتركز فى أيدى فئة قليلة وهى ذات طابع أوليجاركى ، وثالثها أن الممارسة السياسية محكومة بتقسيم العمل الدولى ، وهى تتغير وفقا لظروف النسق العالمى ومتطلبات البناء التابع ، وكل ذلك يسهم فى تدعيم حلقة التخلف فى هذه البلدان • واذا كانت التبعية تمتد الى أبعد القرى وأشدها انعزالا فان معنى هذا أن الصفوة فى المجتمعات الريفية سوف تتكون من البرجوازية الزراعية التى تحتكر الأرض وتجارة السلع الزراعية •

وليس من الضرورى ـ فى نظر سمير أمين ـ أن تكون الفئة المسيطرة على أجهزة الدولة من البرجوازية بل ان تلك الأخيرة تحاول أن ترتبط معها بروابط أهمها الروابط الأسرية كما أنها تشترك معها فى بعض الخصائص مثل الفساد السياسى والاقتصادى • غير أن البرجوازية التابعة تنجح فى بعض الأحيان فى التغلغل فى أجهزة الدولة بحيث نجد أن تلك الأخيرة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطيين فى تحالف قوى مع الأوليجاركية الزراعية فى الريف سواء تحالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هى الطبقة الكمبرادورية (٤٢) • ولم يول والشتين أهمية لتحليل البناء السياسى فى التوابع وانما اكتفى بأن قارن بين ثلاثة مستويات للدول فى النسق العالمى : الدولة القوية فى المركز ، والدولة الضعيفة فى التوابع ، والدول متوسطة القوة فى أشباه التوابع • كما أشار أيضا الى تغير العلاقة بين هذه الأنماط الثلاثة بتغير المراحل التى مربها النسق العالمى (٤٤) •

ويبدو أن ثلاثى نظرية التبعية لم يقدموا تحليلا كافيا للبناء السياسى

---

(٤٣) Amin, 1976, p. 342.

(٤٤) N.W.S., p. 136.

فى التوابع ، غير أن افكارهم قدمت رؤية بنيت عليها مجموعة من الآراء فى الدولة التابعة والصفوة التابعة ٠

جاءت الخطوة الأولى فى تطوير نظرية التبعية فى تحليلها للجانب السياسى فى المجتمع التابع من حمزه علوى الذى كتب مقالا ممتازا عن « الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار » (٤٥) ٠ ذهب علوى الى القول بان البرجوازية المتربوليتانية الموجودة فى قلب العالم عليها أن تخلق فى التوابع جهازا للدولة بحيث تستطيع الدولة من خلاله أن تفرض سيطرتها على كل الطبقات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع ٠ وبناء على هذا فان هذه التوابع طورت موقفا خاصا بها تفوقت فيه ـ أو تضخمت ـ الأجهزة السياسية والبناء الفوقى بصفة عامة على الأبنية الاقتصادية التحتية ٠ ذلك أن البناء التحتى الذى يقوم عليه هذا البناء الفوقى لا يقع فى المجتمع التابع ، وانما يقع فى مركز العالم الراسمالى المتقدم ٠ ويترتب على هذا ان تلعب الدولة فى المجتمع التابع دورا مغايرا عن نظيرتها فى المجتمعات المتربوليتانية ٠ ويتغير هذا الدور بتغير طابع العلاقة التى تحكم المركز بالتوابع ٠ فقد كان الدور المنوط بالدولة فى الفترة الاستعمارية هو اخضاع الطبقات المحلية لما تفرضه علاقة التبعية الاستعمارية ٠ أما بعد الاستقلال وفى ظروف تبعية ما بعد الاستعمار ، أصبحت الدولة تعمل بمثابة وسيط بين البرجوازية العالمية ، والبرجوازية المحلية القومية وملاك الأرض أو الطبقات التى تملك الأرض The landed classes فالدولة هنا ليست أداة فى يد طبقة واحدة ، وانما تمثل هيكلا مستقلا يقوم بدور المصالحة والوساطة بين الطبقات صاحبة المصالح المختلفة سواء فى المركز أو فى المجتمع التابع ، وهى تعمل بالنيابة عنهم جميعا فى حفظ النظام العام الذى يخمى مصالح هذه الطبقات وهى المصالح المرتبطة بالملكية

---

(٤٥) H. Alavi, «The State in Porst-Colonial Societies», Pakistan and Bangladesh», N.L.R., No. 74, 1972.

الخاصة وسيطرة النمط الرأسمالى • وتقوم الدولة بجانب دور الوساطة بدور اقتصادى بدعوى تنمية الاقتصاد القومى • وتتكون الدولة فى هذه الظروف من أوليجاركية عسكرية ـ بيروقراطية • وتوحى كلمة أوليجاركية هنا بأن هذه الجماعة تمثل صفوة تسيطر على السلطة السياسية والعسكرية ، وتعتمد على الأحزاب السياسية فى اكتساب شرعية سياسية لدى الجماهير وفى امتصاص غضبها والتعرف على مظاهر معاناتها •

ولقد طور جون سول John Saul وجهة نظر حمزة علوى عندما أكد على الدور الأيديولوجى للدولة بجانب دورها السياسى الاقتصادى • فالدولة التى ظهرت فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ظهرت وكأنها كيان مصطنع Artificial وكان عليها ان تخلق لنفسها اطارا أيديولوجيا يخلق لها وضعا مهيمنا • وهى بذلك لا تلعب دور وساطة وانما تخضع البناء التابع سواء أكان رأسماليا أو غير رأسمالى لمتطلبات الرأسمالية العالمية (٤٦) •

على أن سول لم ينجح على ما يبدو فى تخطى صياغة علوى طالما أن دور الوساطة الذى أكد عليه علوى ينتهى الى اخضاع البناء القائم لمتطلبات النظام العالمى وهو ما أكد عليه سول • هذا وقد تعرض كل من علوى وسول للنقد من جانب زايمان Ziemann ولانزندورفر Lanzendorfer اللذين ذهبا الى القول بأن علوى وسول قد نجحا فى وصف جهاز الدولة غير انهما فشلا فى تفسير وجوده على هذا النحو • فلم يربطا بينه وبين البناء الاجتماعى القائم ، كما انهما لم يوضحا دور الدولة فى استمرار المجتمع • وفى مقابل ذلك يؤكد هذان الباحثان على ضرورة الاهتمام بتحليل البناء الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات التابعة • فاذا ما تم ذلك تفهم الدولة على انها مؤسسة انتاج اقتصادية تربط السوق العالمية بالاقتصاد القومى، وتؤمن الاستمرار الاقتصادى

---

(٤٦) J. Saul, «The State in Post-Colonial Societies», Socialist Register, 1974, p. 351.

والاجتماعى فى الداخل • فعلى المستوى الاقتصادى تعمل الدولة على المحافظة على اللاتجانس البنائى القائم الذى يسم المجتمعات التابعة (المقصود هنا وجود اشكال انتاج متجاورة) ، أما على المستوى السياسى فانها تعمل على استمرار البناء الطبقى غير المستقر • وهى تعمل كوسيط لحل المشكلات السياسية بين جهاز الدولة والطبقات المختلفة • وفى ضوء هذه الظروف فان الدولة فى المجتمعات التابعة تتسم بالكثير من السمات الخاصة أهمها الضعف وعدم الاستقرار وفقدان الشرعية وتضخم جهازها البيروقراطى (٤٧) •

ومهما يكن من اختلاف هذه الصياغات الا أنها تجمع على مجموعة من العناصر الأساسية :

١ ـ الارتباط الوثيق بين شكل التنظيم الاجتماعى ـ الاقتصادى والبناء السياسى فى المجتمع التابع ، وارتباط كل هذا بالنطاق العالمى •

٢ ـ الدور الذى تلعبه البرجوازية التابعة فى توجيه النظام السياسى لخدمة مصالحها واستمرار علاقة التبعية •

٣ ـ التسلسل فى تبعية الأبنية فى مختلف المستويات المكونة للنظام العالمى• فالقرية والقبيلة يتبعان المجتمع التابع الذى يتبع بدوره النظام العالمى• ويترتب على ذلك أن تتشابه الأبنية السياسية فى المستويات المختلفة داخل المجتمع التابع ويصبح الفرق بينها محصورا فى درجة التنظيم ومركز الثقل وليس فى نوعية البناء ذاته •

٤ ـ أن ظروف التبعية لا تهيىء الجو لنظـــام ديموقراطى تســتطيع فيــه الجماعات المختلفة أن تمارس القوة ، وأن تلعب أدوارا مختلفة فى النطاق

---

(٤٧) W. Ziemann and M. Lanzendorfer, «The State in Peripheral Societies», **Socialist Register**, 1977, pp. 147-165.

السياسى • فالقوة تتركز فى أيدى أوليجاركية عسكرية ـ بيروقراطية على النطاق القومى ، وفى أيدى أوليجاركية زراعية على النطاق المحلى • وفى هذه الظروف لا تستخدم الديموقراطية الا بالقدر الذى يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف •

ويتحول الاهتمام الآن الى معرفة مدى انعكاس كل هذه الآراء النظرية على البحوث الامبيريقية التى أجريت فى مجتمعات ريفية فى العالم الثالث بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة •

ثالثا : البحوث الامبيريقية فى المجتمعات الريفية

تعد نظرية التبعية من النظريات التى يهتم أصحابها بتقديم تدعيم امبيريقى لكل الآراء النظرية التى يقدمونها • فدراسات فرانك ووالشتين وامين مليئة بالتحليلات التاريخية والبيانات الاحصائية التى تدعم الآراء النظرية التى قدموها • غير أنها بيانات امبيريقية عامة لا تركز على مجتمع بعينه • ونجد فى نفس الوقت أن بعض من ساهموا بآراء نظرية فى نظرية التبعية قد دعموا آراءهم من خلال الرجوع الى مجتمعات بعينها • ومن ذلك مثلا حمزة علوى الذى كان يؤيد آراءه ببيانات مستقاة من الهند وباكستان وبنجلاديش ، بل انه اهتم فى احدى دراساته بالمجتمعات الريفية على ما سنرى فيما بعد •

غير أن الشهرة التى حظيت بها نظرية التبعية فى السنوات الأخيرة قد دفعت الكثير من الباحثين الى اختبارها فى مجتمعات محلية ريفية او فى دراسة تاريخ مجتمع معين مع توضيح تطور المجتمع الريفى وبنائه الاجتماعى فى هذا السياق التاريخى • ولقد اهتمت هذه الدراسات فى المحل الأول بدراسة تكامل المجتمعات الريفية مع المجتمع الرأسمالى العالمى وما ترتب على ذلك من تغير فى بنائها الطبقى وتنظيمها السياسى • وقبل أن نعرض لنماذج من هذه الدراسات يجدر بنا أن نشير الى أن الدراسات الامبيريقية هنا تتميز

بطابع خاص ، ذلك لانها تعتمد اساسا عالى تحليل البيانات التاريخية والبيانات الكمية المتاحة دون الاهتمام كثيرا بتقنيات البحث القائمة على تصميم الاستبيانات والمقابلات وغيرهمـا • وهذا امر ضرورى تفرضه طبيعة التحليل وطابع نظرية التبعية ذاتها التى تقرر بأن تاريخ التخلف هو تاريخ التنمية الأمر الذى يفرض على الباحثين عناء التحليل التاريخى •

يعتبر حمزة علوى ـ وهو أحد من ساهموا فى نظرية التبعية ـ من أوائل الذين اهتموا بتطبيق اطاره النظرى على المجتمعات الريفية • وقد ظهر ذلك فى دراسة نشرت عام ١٩٧٣ (٤٨) • تتميز المجتمعات الريفية ـ عند علوى ـ بأنها مجتمعات تم احتواؤها من الناحية الاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات الكبرى ، ومن ثم فان تحليل البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى لابد وأن يرتبط بالكيان الأكبر للمجتمع ، طالما أن الاحتواء الخارجى هو الذى يحدد الشكل القانونى لعلاقات الملكية التى يقوم عليهـا التباين الداخلى فى المجتمع الريفى • كما أنه يفرض القانون والنظام الذى يتم من خلالهما تنظيم المعاملات الخاصة بالسـلع والملكية والعلاقات بين الافـراد والجماعات ، وعلاقة المجتمع الريفى بالمجتمعات الأخرى التى تقع خـارج نطـاقه •

ويذهب علوى ـ بناء على ذلك ـ الى أن الممارسة السياسية فى المجتمع الريفى يجب أن تفهم فى ضوء البناء الاجتماعى ككل بدلا من الحديث عن جزئية محددة منعزلة من البناء الاجتماعى • ويقرر علوى ـ من خلال بيانات امبيريقية مستقاة من قرى البنجاب ـ الى أن البناء الاقتصادى ونمط التحالفات الاقتصادية داخل القرى وكذلك البناء السياسى تتحدد كلها من خلال توزيع ملكية الأرض ونمط استغلالها • فالأرض سلعة تباع وينظم القانون الباكستانى عملية البيع والشراء ، الأمر الذى يشير الى عملية التدخل الخارجى فى نطاق

---

(٤٨) H. Alavi, «Peasant Classes and Primordial Loyalties», J.P.S., Vol. 1, No. L, 1973.

المجتمع الريفى • ويمتلك ٥ ٪ من سكان قرى البنجاب حوالى ٧٠ ٪ من مساحة الأرض وهم يزرعونها بالمشاركة أو بأنفسهم • ويتحكم كبار الملاك فى النظام السياسى والادارى فى القرى ، وهم ينصبون من أنفسهم وسطاء بين أبناء القرية والحكومة ، ويقيمون روابط وثيقه مع موظفى الحكومة تمكنهم من تعضيد دورهم ، هذا فضلا عن اتصالهم مع الأحزاب السياسية والحركات السياسية الحضرية •

وتظهر داخل قرى البنجاب ، أشكال من التحالفات الرأسية (التى تقوم على اللامساواة) والأفقية (التى تقوم على المساواة) ، وهى علاقات تحكمها أساسا أوجه التباين فى درجة التحكم الاقتصادى ، كما يحكمها وضع المجتمع الريفى داخل نطاق مجتمعى عام برغم ما يصبغ عليها من صبغة قرابية • واذا كانت توجد بالقرى بعض الصراعات بين الزمر المختلفة ، فان هذه الصراعات لا تلغى الصراع الطبقى • كما أن وجود الولاءات الأولية كالقرابة ـ والتى تسبق فى وجودها الولاءات الطبقية ـ لا يلغى وجود الولاءات الطبقية ، بل ان الولاءات الأولية تعمل بمثابة حلقة اتصال بين العمليات السياسية المعقدة التى تظهر الولاء الطبقى وتبلوره •

وربما يكون المجتمع التنزانى فى افريقيا أكثر المجتمعات التى شهدت تحليلات امبيريقية انطلاقا من نظرية التبعية • فقد ظهرت منذ بداية عقد السبعينات من هذا القرن مجموعة من الدراسات تهتم بالبناء الطبقى فى المجتمعات الريفية وتأثير هذا البناء على تشكل النظام السياسى فى هذه المجتمعات ، وأولا وقبل كل شىء تكامل المجتمع الريفى مع متطلبات النظام الرأسمالى العالمى • ونعرض فيما يلى لاثنتين من الدراسات التى أجريت فى هذه الفترة على ريف تنزانيا •

نشرت الدراسة الأولى عام ١٩٧٠ واستهدفت الكشف عن علاقات القوة فى مجتمع ريفى محلى ، تلك العلاقات التى تؤدى فى النهاية الى تدعيم

عملية التخلف (٤٩) • وتنطلق الدراسة من الافتراض الأساسى فى نظرية التبعية ، حيث يذهب الباحثان الى القول بأنه فى المجتمعات التى تستغل فيها الموارد لتخدم بشكل اولى مصلحة القوى الرأسمالية الكبرى ، والتى يتشكل فيها البناء التحتى بشكل يتوافق مع الحاجات الاستعمارية ، فى هذه المجتمعات تحاول الصفوة أن تنظم علاقات القوة بشكل يخدم كل هذه الأوضاع وبحيث يؤدى فى النهاية الى مزيد من التخلف • ولقد تحقق الباحثان من هذا الافتراض من خلال دراسة امبيريقية على احدى القرى • ينتظم الاقتصاد فى هذه القرية حول زراعة البن وتجارته وتصديره • ويوجد بالقرية صفوة تسيطر على القرارات السياسية ، وهى تلعب الأدوار الأساسية فى انتسق السياسى المحلى والاقتصاد المحلى ، سواء الانتاج التعاونى أو الانتاج التجارى الخاص • فالمسيطرون على الاقتصاد المحلىمن كبار الملاك والتجار هم انفسهم الاشخاص الين يسيطرون على النظام السياسى والقرارات السياسية • ولدى هذه الصفوة القدرة على تجديد نفسها باستمرار من خلال ضمان تعليم أولادها • كما انها تلعب دورا جوهريا على النطاق القومى الذى تتغلغل فى بنائه السياسى • ولا يؤدى النسق السياسى وأسلوب تنظيمه على المستوى المحلى ـ وبناء على هذه الظروف ـ الى أى تغير جوهرى يؤدى الى تنمية حقيقية • فالصفوة المسيطرة ترتبط مصالحها باستمرار بعلاقة التخلف والتبعية القائمة •

أما الدراسة الثانية فقد نشرت عام ١٩٧٨ وتهتم بالتباين الاجتماعى والتكوين الطبقى فى ريف تنزانيا (٥٠) • ومن الموضوعات التى توليها هذه

---

(٤٩) Joel Samoff and Rachel Samoff, «The Local Politics of Underdevelopment», Politics and Society, Vol. 6, No. 4, 1970. pp. 397-432.

(٥٠) P. Raikes, «Rural Differentiation and Class Formation in Tanzania», J.P.S., Vol. 5. No. 3, April, 1978.

الدراسة أهمية خاصة تأثير الارتباط بالنسق الرأسمالى العالمى على التباين البنائى داخل المجتمع الريفى • وكان من أهم مظاهر هذا التباين ظهور طبقة من أغنياء الفلاحين أو المزارعين الرأسماليين كما يسميهم الباحث الذين يسيطرون على ملكية الارض ، وظهور العلاقات القانونية التى تنظم عملية الانتاج السلعى المعمم generalized Commodity Production وتؤدى سيطرة طبقة المزارعين الرأسماليين على النشاط الرأسمالى الى تدعيم قوتها الاقتصادية الى درجة قد تجد معها الحكومة المركزية صعوبة فى السيطرة عليها أو فرض الضرائب على نشاطها الرأسمالى • وفضلا عن هذا ، فان هذه الطبقة البرجوازية المحلية تدعم قوتها الاقتصادية من خلال احكام سيطرتها على أجهزة صنع القرارات المحلية والتى تشرف عليها الدولة • وهكذا يظهر قدر كبير من الترابط بين التحكم الاقتصادى والتحكم السياسى على المستوى المحلى ، وهو أمر يفرضه أولا وأخيرا دخول المجتمع الريفى فى نطاق النسق العالمى ، منذ أن تخللته علاقات السوق والانتاج السلعى •

ولقد دخلت منطقة الشرق الأوسط فى نطاق اهتمام الباحثين المتأثرين بنظرية التبعية ، خاصة آراء والشتين • وقد جاء هذا الاهتمام من بعض تلاميذ والشتين من الاتراك الذين بدأوا اهتماما باعادة كتابة تاريخ الامبراطورية العثمانية (٥١) ، بحيث يبرز هذا التاريخ الطريقة التى تكاملت بها الامبراطورية ـ كنظام عالمى سياسى ـ مع النسق العالمى • ولقد كتب أحد هؤلاء دراسة حول تحلل نمط الانتاج الآسيوى داخل الامبراطورية العثمانية على اثر تكاملها مع النسق العالمى (٥٢) • فمع بداية هذا التكامل

---

(٥١) ظهر هذا الاهتمام فى المقال التالى :
H. Islamoglu and Coglar Keyder, «Agenda for Ottoman History» **Review**, Vol. 1. No. 1, Summer, 1977. p. 55 ff.

(٥٢) Caglar Keyder, «The Dissolution of the Asiatic Mode of Production», **Economy and Society**, Vol, 5, 1976.

ظهرت تناقضات داخل نمط الانتاج الآسيوى أدت بدورها الى نمو الاقطاع على المستوى المحلى عندما اكتسب ممثلو الحكومة المركزية المحليين القوة التى تمكنهم من السيطرة على الأرض • على أن وجود السلطة المركزية نفسها متمثلة فى الدولة قد ساعد على أن يتكامل النسق برمته مع السوق العالمية الرأسمالية ، حيث سهل عملية نقل الفائض الى الخارج • وقد ساعد على هذه العملية حاجة الدولة الى التجارة الخارجية (تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة) • ولقد انتهى الأمر بأن تحلل نمط الانتاج الآسيوى ، وتحول الى نمط رأسمالى ، واختفى دور الدولة كسلطة مركزية فى نمط الانتاج الآسيوى، وأصبحت تمثل النظام العالمى وتسهل عملية التبعية القائمة •

ولقد قام الآن ريتشاردس Alan Richards ـ وهو من نفس جماعة والشتين ـ بتحليل تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر وفقاً لهذا المنظور الجديد ، أعنى التكامل مع النظام العالمى وما صاحب هذا التكامل من تراكم بدائى لفائض القيمة (٥٢) • ومن الطبيعى أن يؤدى به تحليل من هذا النوع الى مناقشة للطبقات فى المجتمع الريفى فى فترات مختلفة سابقة ولاحقة على خضوع مصر للنظام العالمى الرأسمالى ، فضلا عن ربط هذه الأبنية الطبقية بعلاقات الانتاج السائدة والوظيفة التى تؤديها فى تقسيم العمل الدولى •

فلقد كانت مصر قبل أن تخضع للنظام الرأسمالى العالمى خاضعة لنظام عالمى من نوع آخر هو الامبراطورية العثمانية • ولقد لعبت التجارة المصرية دورا هاما بالنسبة لهذه الامبراطورية ، حيث كانت تزودها بالمواد الغذائية ، والمنسوجات والمواد الخام ، فضلا عن دورها كمنطقة انتقالية لنقل البن والسلع الأخرى الى الامبراطورية • ولقد أدت المنافسة الأوربية (المصاحبة للنسق الاقتصادى العالمى الجديد) ، فضلا عن الحاح الطبقات الحاكمة فى طلب العائد

---

(٥٢) Alan R. Richards, «Primitive Accumulation in Egypt, 1798-1882», Review, Vol. 1, No. 2, 1977, pp. 3-49.

انتقدى الى حالة من الركود تلتها ازمة فى النظام الامبراطورى ، الأمر الذى دفعه الى اعطاء مزيد من الحرية لمكوناته المحلية فيما يتعلق بتنظيم الادارة • وتجسد ذلك فى مصر فى نظام الالتزام الذى قوى المماليك من جديد وارهق كاهل الفلاحين من فرط عنائهم فى دفع الضرائب • وبالرغم من أن محمد على لم يدخل علاقات انتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة للأرض وخلق طبقة معدمة وسوق للعمل المأجور) ، الا أنه ساهم فى ظهور هذه العلاقات • ففى عامى ١٨٣٦ ـ ١٨٣٧ اضطر محمد على تحت ضغوط خارجية من بريطانيا وضغوط الأزمة النقدية وهرب الفلاحين من الأرض الى التخلى عن جزء من سيطرته المركزية على الأرض فظهرت العهد والابعاديات والجفالك وكلها ساهمت فى خلق طبقة من كبار الملاك وقوت الطبقة الوسطى القائمة بالفعل وهى طبقة مشايخ القرى ، وبدأت عملية تجريد الفلاحين الصغار من ممتلكاتهم وتملك القادرين والمتعهدين لهذه الأرض • هذا فضلا عن التغيرات التى أدخلها محمد على على نظام الزراعة وتكنولوجية الزراعة التى كان أهمها ادخال نظام الرى الدائم وادخال زراعة القطن • وهنا بدأت عملية التراكم البدائى التى ارتبطت ببداية خضوع مصر رسميا لانجلترا عام ١٨٨٢ •

وقد صاحب هذا النمو الرأسمالى بداية تكون طبقات رأسمالية • وقد بدأت مقدمات هذه الطبقات تحت حكم محمد على متمثلة فى بدايات طبقة الباشوات وتدعيم طبقة مشايخ القرى • ولقد قويت طبقة الباشوات فى الفترة من ١٨٤٨ ـ ١٨٨٠ ، وكانت تتكون من المصريين والاتراك الذين تملكو اقطاعات من أجود الاراضى وأخصبها وقويت بالتالى فئة مشايخ القرى، وأصبح بعضهم من كبار الملاك وكونوا لانفسهم ثروات طائلة ، وان كانت لا تعدل تلك التى كونها الباشوات من الاتراك والمصريين • وفى مقابل ذلك فقدت الغالبية الغالبة من الفلاحين أراضيهم تحت وطأة الضغوط التى فرضها تكامل مصر مع النظام العالمى الرأسمالى •

وهكذا يستخلص الباحث أن تكامل مصر مع النظام العالمى فى القرن

التاسع عشر قد أدى الى تحويل العلاقات التقنية والاجتماعية للانتاج • ولم تكن العلاقات التى ظهرت علاقات رأسمالية خالصة كما هو الحال فى الانماط الرأسمالية التابعة • وأصبحت الوظيفة المنوطة بمصر كدولة تابعة هى تصدير المواد الخام وأهمها على الاطلاق القطن • وفى هذه الظروف أصبحت الطبقة البرجوازية من كبار الباشوات هى الطبقة المسيطرة المنفذة لعلاقة التبعية هذه فساعدها فى ذلك الطبقة الوسطى من مشايخ القرى الذين ينفذون سياسة هذه الطبقة فى المجتمعات الريفية •

ولقد امتدت نظرية التبعية ـ بتأثير سمير أمين ـ الى مصر • وربما تكون دراسة محمود عودة الأخيرة هى الدراسة الامبيريقية الأولى ـ والوحيدة ـ فى مصر التى انطلقت من هذا التراث النظرى فى النظر الى القرية والفلاح المصرى (٥٤) • تنطلق دراسة عودة من بعض المقولات النظرية التى طورها بعض انصار نظرية التبعية ـ خاصة سمير أمين وحمزة علوى • فالقضية الأساسية التى تنطلق منها الدراسة تنحصر فى الفكرة التى مفادها أن النمو المتعاظم لتكامل دول العالم الثالث فى اطار السوق العالمية قد أدى الى احداث تناقضات فى ابنيتها الداخلية أهمها التداخل بين أساليب انتاجية راكدة ولا رأسمالية وأساليب رأسمالية حديثة • ويدافع البحث عن قضية سمير أمين المتعلقة بسيطرة نمط الانتاج الخراجى (الآسيوى فى المفهوم الماركسى) فى التكوين الاجتماعى ما قبل الرأسمالى • وتمفصل هذا النمط المسيطر مع أنماط هامشية أهمها النمط الاقطاعى • وقد أدى التوسع الرأسمالى الى دخول الرأسمالية كنمط انتاجى على هذه الانماط ، بحيث أصبحت نمطا مسيطرا وان كانت لم تقض على أى منها نهائيا • ومن هذا المنطلق تتجه الدراسة نحو اختبار قضية أساسية مؤداها أن نمط الانتاج الخراجى ما زال قائما فى

---

(٥٤) محمود عودة ، **الفلاحون والدولة ، دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية** ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ •

العلاقات التى تحكم علاقة الفلاح بالدولة رغم التغيرات الشكلية التى تكون قد طرأت على هذه العلاقة ، وأن الرأسمالية لا تظهر الا فى شكل تداول الفائض الذى ينتج فى الغالب من خلال أساليب قبل رأسمالية (٥٥) • ويحاول الباحث أن يختبر هذه القضية على مستويين امبيريقيين :

١ ـ مستوى التحليل التاريخى أو ما أسماه بالتحليل الاجتماعى الموسع • وحاول فيه أن يتتبع الانحلال والتفكك التاريخى لشكل الاستغلال والاستنزاف الخراجى سواء فيما يتعلق بفائض الانتاج الزراعى أو فائض العمل الزراعى وذلك فى اطار ظروف تفكك ملكية الدولة للأرض وما واكب ذلك من تغيرات طرأت على وظيفة الدولة • ومن أهم الاستخلاصات التى ترتبت على الدراسة التاريخية أن أشكال انتزاع وامتصاص فائض الانتاج الزراعى وفائض العمل ما تزال ترتبط بالأساليب قبل الرأسمالية بصرف النظر عن التغيرات الشكلية التى تمخضت عن الملكية الفردية للأرض أو انحلال الجماعة القروية وتفككها أو تطور القطاع الصناعى • أما عملية تداول هذا الفائض ـ وهى عملية مستقلة عن انتاجه ـ فانها محكومة بأشكال رأسمالية وبالسوق العالمية فى مجال التجارة الخارجية وتنظيمات رأسمالية الدولة التى تفرض السياسة السعرية وتشرف على كافة أشكال التوزيع من خلال الأجهزة الحكومية والتعاونيات وغير ذلك •

٢ ـ مستوى التحليل الميدانى أو ما أسماه الباحث التحليل الاجتماعى المصغر أو المحدود : وهى دراسة مركزة لقرية شمياطس ـ منوفية •

---

(٥٥) هذه القضية مشتقة من قراءة دراسة عودة ولم يصرح بها ، فقد ناقش تفاصيل نظرية كثيرة ولم يذكر أيا من القضايا التى سيتم اختبارها • غير ان سياق الدراسة الامبيريقية يوحى بالقضية التى أوردتها قبل هذه الاشارة •

وقد تركز التحليل هنا على العلاقة بالأرض حيث كشف عن العوامل التى ما تزال تعوق تحول الارض الى سلعة للتداول ، فضلا عن وجود أشكال أخرى غير التداول السلعى هى الايجار والرهن . وأدوات الانتاج حيث كشف عن ركودها ، وأشكال العمل حيث كشف عن وجود أشكال للعمل غير المأجور ، والحرف حيث كشف عن وجودها فى شكلها التقليدى برغم الاعتماد على السوق • والواضح من اتجاه التحليل ان الباحث يريد ـ وان كان لم يذكر ذلك صراحة ـ أن يكشف عن تردى أساليب الانتاج فى مجاهل ما قبل الرأسمالية ، وهو استنتاج يتفق مع ما أكده من أن انتاج الفائض يتم بطريق غير راسمالى •

ومن النتائج الفرعية للدراسة الكشف عن وجود شريحة قليلة العدد من أغنياء الفلاحين تعمل بانتاج السلع النقدية التى تعتمد على العمل المأجور وتعمل على استمرار أنماط استهلاكية مظهرية ، فى مقابل نمط تقليدى ينخرط فيه صغار ومتوسطو الملاك ويعتمد على العمل الأسرى فى الغالب ويهتم بانتاج المحصولات المعيشية (٥٦) • وتسيطر الفئة الاولى من أغنياء الفلاحين على الأجهزة السياسية فى القرية وهى حلقة الوصل بينها وبين المجتمع الخارجى •

ويتضح من هذا العرض مدى الاهتمام والانتشار اللذين حظيت بهما نظرية التبعية ، ومدى التحدى الذى قدمته للأطر النظرية القديمة فى النظر الى البناء الاجتماعى فى المجتمعات المتخلفة • والسؤال الآن ما هى امكانات هذه النظرية فى فهم هذه المجتمعات المتخلفة ، وما هى الحدود المفروضة عليها ؟ لننتقل الآن الى الفقرة الأخيرة من هذا الفصل الخاصة بالتحليل النقدى •

---

(٥٦) يثير هذا الاستنتاج خواطر نقدية تتصل بالتحليل الثنائى الذى تسعى الدراسة الى رفضه ، وبعلاقته بالاستنتاج القائل بأن الفائض ما يزال ينتج بشكل لارأسمالى •

رابعا : نقد نظرية التبعية

مما لا شك فيه أن نظرية التبعية قد ساهمت فى فهم جوانب عديدة من البناء الاجتماعى لمجتمعات العالم الثالث ، وقربت الى الأذهان الصورة الحقيقية التى يتشكل بها هذا البناء • غير أن هذا لا يعنى أن هذه النظرية تتمتع بالصدق الامبيريقى الخالص ، أو أنه ليست هناك حدود مفروضة على أسلوب تفسيرها النظرى • فالحقق أن نظرية التبعية كانت وما تزال هدفا لنقد مرير • ولم يأت هذا النقد فقط من الدارسين الليبراليين المتناقضين مع أفكار نظرية التبعية ، وانما أتى أيضا من الماركسيين ومن المشتغلين بالسياسة (من الشيوعيين ، والماويين والتروتسكيين)) وكما قرر فرانك نفسه (٥٧) • ولا أنوى هنا أن أكرر النقد الذى وجه لهذه النظرية من قبل ، وان كنت سألجأ الى بعض منه لتدعيم الفكرة التى أطرحها هنا والتى مؤداها أن نظرية التبعية تقدم ضربا من التفسير يقوم على الرد النظرى reductionism وهى لا تقدم سوى تحليل جزئى للبناء الاجتماعى للدول التابعة ، وقد أدى بها ذلك الى اهمال عملية التخلص من تاثير الاستعمار decolonialization أو عملية التخلص من التبعية deperipheralization • وافضل القول حول هذه الفكرة فى العناصر التالية :

١ ــ من الواضح أن نظرية التبعية قد أرجعت الأبنية الاجتماعية للعالم الثالث ، وهى أبنية ذات خبرات تاريخية متباينة ، الى عملية واحدة هى عملية التجارة والتبادل على مستوى عالمى • ولقد أدى ذلك الى شكل من أشكال الرد النظرى ظهر على مستويين : الأول : الاصرار على مفهوم النسق العالمى على انه وحدة التحليل الأساسية ، وعدم

---

(٥٧) A.G. Frank, «Dependence is Dead, Long Live Depenency and class Struggle : An answer to Critics» **World Development**, Vol. 5. No. 4, 1977. p. 358.

الاهتمام ـ بل رفض ـ الانساق الصغرى كوحدات للتحليل ، الأمر الذى يجعل من الصعوبة بمكان فهم الديناميات الداخلية للمجتمع التابع • والثانى : الاهتمام المبالغ فيه بالعلاقات الاقتصادية مع اهمال العلاقات الاجتماعية الثقافية (٥٨) •

والحقق أن محاولة ربط كل صغيرة وكبيرة فى البلدان المتخلفة بالنسق العالمى يحتاج الى جهد هائل ، والى سنوات طويلة من التقصى والبحث فى بلدان عديدة فى فترات تاريخية مختلفة • فضلا عن أن مثل هذه المحاولة قد تثير تفاصيل عديدة قد تؤدى بالباحثين الى اهمال مشكلات العالم الثالث أصلا • وقد حدث ذلك بالفعل فى تحليلات رواد نظرية التبعية ـ خاصة والشتين وفرانك فى أعماله الأخيرة • فقد ظهر هنا اهتمام بتحليل نمو المجتمعات الغربية وفترات الثورة والكساد والرخاء التى تعرضت لها ، وهى تفاصيل لا تهم الباحثين فى العالم الثالث حتى وان سلموا بأن تاريخ هذا العالم المتخلف جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم كله • وكما اكد أحد النقاد فان هذا الوضع يلقى ظلالا على الصدق الامبيريقى لهذه النظرية • ففى غياب معلومات مفصلة عن كل اقليم من أقاليم العالم الثالث تصبح التأكيدات النظرية المشتقة من خلال الاستدلال موضع شك كبير (٥٩) •

---

(٥٨) أكد أحد النقاد هذين المستويين من الرد النظرى فى أعمال والشتين ، حيث ذهب الى أن كتاب والشتين عن « النظام العالمى الحديث » يقوم على مستويين من الرد : رد البناء الاقتصادى ـ الاجتماعى الى السوق العالمية ورد البناء السياسى للدولة الى مصالح اقتصادية • انظر :

T. Skocpl, « Wallerstein's World Capitalist System : A Theoetic1 and Historical critique» **A.J.S.**, Vol. 82, No. 5, p. 1079.

(٥٩) A. Portes, **op. cit**, p. 79.

ولقد أدى ذلك الرد النظرى الى أن ينظر أصحاب نظرية التبعية الى كل شىء فى العالم الثالث فى ضوء الرأسمالية والتوسع الرأسمالى • هذا فضلا عن أن فكرة الرأسمالية نفسها ـ وكما أشار ارنست لكلا Ernest Luclau - قد استخدمت بشكل عام وموسع بحيث لا يمكن رؤية أى تناقضات فى البناء التابع الا ذلك الخاص بالتوسع الرأسمالى ، فأسس التخلف كامنة فى هذا التوسع دون العلاقات الانتاجية السائدة وما تفرزه من تناقضات • واذا بدانا من تلك الأخيرة ورفضنا اتخاذ مفهوم الرأسمالية والتوسع «كاكليشيه» يطبق على كل شىء ، اذا فعلنا ذلك فان أول شىء سنرفضه هو وجود شكل واحد للتناقض (٦٠) وهو ما تؤكد عليه نظرية التبعية فى فهمها للرأسمالية والتوسع الرأسمالى • وأشير فيما يلى الى اثنين من التناقضات التى لم تستطع نظرية التبعية أن تبرزها فى تحليلاتها •

(أ) التناقض الكامن فى وجود أشكال للانتاج ما قبل الرأسمالى كالاقطاع مثلا • والقول بوجود شكل للاقطاع أو أى شكل آخر قبل رأسمالى لا يعنى التمسك برؤية ثنائية على ما ذهب فرانك ، بل انه يكشف عن الحقيقة التى مؤداها أن علاقة التبعية تولد تناقضا بين النمو البرجوازى فى المركز والتخلف الاقطاعى فى التوابع (٦١) •

(ب) التناقضات الكامنة فى البناء الطبقى والتى لا يمكن أن تظهر من خلال تعريف الرأسمالية بانها علاقات السوق • فقد ذهب برنر Brener الى القول بان أنصار نظرية التبعية قد فشلوا فى تفسير الأسلوب الذى من خلاله يحدد البناء الطبقى مجرى

---

(٦٠) E. Laclau, «Feudalism and Capitalism in Latin America», N.L.R. No. 69, May - June, 1971, p. 34.

(٦١) Ibid., p. 31.

علاقات التخلف ، أو الطريقة التى ظهرت بها الطبقات أصلا (٦٢) ٠ وفضلا عن ذلك فان اتخاذ هذا التعريف للرأسمالية قد جعل الباحثين هنا يركزون على الطبقة البرجوازية دون غيرها من الطبقات ٠ فلم تظهر أى تحليلات للطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة ٠ كما لم تظهر أى تحليلات أفقية عميقة ، بحيث ظهر النموذج النظرى الذى قدموه ـ وكما ذهب تونى بارنت Tonny Barnett فى نقده لنظرية فرانك ـ وكأنه نموذج راسى لا ينظر الى البناء الاجتماعى الا كناقل للفائض من النقطة (أ) الى النقطة (ب) دون الاهتمام بالواقع الاجتماعى السياسى الذى يحتاج فهمه الى نموذج أقل ميكانيكية من هذا (٦٣) ٠

٢ ـ ولقد أدى هذا الرد النظرى الى اهمال تحليل الجوانب الثقافية فى المجتمعات التابعة ٠ حقيقة أن كل الباحثين هنا قد أشاروا الى أن البناء الفوقى فى المجتمع التابع يتحدد من خلال علاقة التبعية ٠ غير أن تحليلاتهم لهذا البناء قد انصبت على الدولة ٠ وقد قدم حمزة علوى مفهومه الثاقب عن « تضخم » overdevelopment البناء الفوقى فى المجتمع التابع ، غير أنه لم يقدم اى تحليلات لمظاهر هذا التضخم الا فيما يتعلق بنظام الدولة ٠ ولم يشر ويشاركه فى ذلك كل أنصار نظرية التبعية ـ الى مواقف الصراع الثقافى وديناميات التوجيهات القيمية ودورها فى استمرار المجتمع التابع ٠ بل ان اهمال العناصر القيمية والثقافية قد أدى بهم الى تقديم تفسيرات ميكانيكية لنظام

---

(٦٢) R. Brener, «The Origin of Capitalist Development; A Critique of the Neo-Smithian Marxism», N.L.R., No. 104, 1979, p. 27.

(٦٣) T. Barnett, «The Gezira Scheme : Production of Cotton and Reproduction of Underdevelopment», in Oxal et al (eds.) op. cit., p. 183.

الدولة وجماعات الصفوة حيث تم ردها بشكل ميكانيكى الى الاسس الاقتصادية المرتبطة بالتوسع الرأسمالى ، فضلا عن فشلهم فى تقديم تفسير مقنع للتغير السياسى وعدم الاستقرار السياسى ٠حقيقة أن هناك اشارات الى التغير وعدم الاستقرار السياسى ولكن هذه الاشارات تستخدم كوسيلة لتبرير علاقة التخلف والتبعية القائمة ، وكأن كل شىء لا يمكن تفسيره ــ ولا هو جدير بالاشارة ــ اذا لم يبرز علاقة التبعية ويلقى ضوءا على وجودها ٠

ويمكن لنظرية التبعية أن تقلل من مستوى الرد النظرى اذا ما استطاعت أن تستوعب دراسة القيم والثقافة بوجه عام ، وعلاقة هذه الثقافة بالعلاقات الطبقية ، والأسلوب الذى تنتشر به الثقافة الحديثة ، والجماعات التى تنشرها ، وأولا وقبل كل شىء نوعية هذه الثقافة وتأثيرها على مستويات الوعى لدى الطبقات المتلقية لها ٠ ومن شأن هذه الدراسة أن تلقى الضوء على الدور الذى تلعبه القيم الحديثة ــ نوعية هذه القيم ودرجة تأثيرها على الوعى السياسى ــ فى تعضيد التبعية ٠ وأخيرا ، اذا كانت نظرية التبعية قد ظهرت فى مقابل الاتجاه التعددى الوظيفى الذى يهتم اهتماما بالغا بالقيم ، فان هــذه النظرية ســوف تبقى غير مكتملة اذا لم تقدم تحليلا وافيا للقيم يقابل التحليل الذى قدمه الاتجاه النظرى الذى ظهرت نظرية التبعية لنقده ورفضه ٠

٣ ــ وتبقى بعد ذلك المسألة الهامة المتعلقة بالتخلص من آثار التبعية والاستعمار ٠ فمن الواضح أن نظرية التبعية قد وصفت التبعية والتخلف وكانهمــا أمر حتمى لا فرار منـــه Fait accompli ، حقيقة أنهم يعتبرون أن نظريتهم تهدف أساسا الى التخلص من هذه العلاقة أو خلق الوعى الذى يمكن دول العالم الثالث من التخلص منها ، والبدء فى عملية تحول بنائى ٠ ولكن تأكيدهم على التأثير الضافى للنسق العالمى ، والتقليل من دور الدول الاشتراكية فى كسر حدة السيطرة التى يتمتع

بها هذا النسق العالمى ، فضلا عن اهمال عمليات التغير والثورات الداخلية التى حاولت أن تحرر بعض بلدان العالم الثالث من ربقة الاستعمار (ينظر الى هذه الثورات فى الغالب على انها نتاج لضرورات عملية التبعية) كل هذه الأشياء تظهر مشكلة التبعية وكأنها مشكلة غير قابلة للحل ، وأنه لا مخرج من هذه العلاقة وهذا التخلف (وهو أمر يلقى فى حد ذاته ظلالا أيديولوجية على النظرية) • وأفصل القول حول هذه النقطة على النحو التالى :

(أ) لقد اعتبر علماء التبعية الانظمة الاشتراكية جزءا من النسق العالمى • ولقد صنفت هذه الانظمة على أنها أشباه توابع يسود فيها شكل من اشكال رأسمالية الدولة • واذا كانت هذه المجتمعات قد قامت أساسا على اثر ثورات حاربت الرأسمالية ، فان القول بأن هذه الانظمة جزء من النسق الرأسمالى العالمى يتضمن القول بأن أى انحراف عن مسار تقسيم العمل الدولى سوف لا يؤدى الى شىء الا لهذا التقسيم ذاته • وفى هذه الحالة فان المضامين الأيديولوجية الكامنة فى مثل هذا النوع من التحليل قد تفهم على أنها لا تختلف عن المضامين الأيديولوجية الكامنةفىتصور رستو ـ مثلا ـ عن المجتمع ما بعد الصناعى الذى تتشابه فيه الدول المتقدمة سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية • وقد يدفع الباحثون فى التبعية هذا النقد بالقول بأنهم فى الوقت الذى يصفون فيه التأثير الضاغى للنسق العالمى،فانهم يشخصون ازمة هذا النسق• ويبدو مثل هذا القول غريبا اذا كانوا هم أنفسهم يعرضون ـ فى تحليلاتهم ـ للأساليب العديدة التى تخلص بها هذا النسق من أزماته التاريخية،هذا فضلا عن أن كلمة الأزمةفىحد ذاتها لاتعنى أن هذا النسق سوف ينتهى ، بل انها تتضمن امكانية أن يتخلص منها النسق ذات يوم • ولقد اشار سمير أمين الى ذلك

بالفعل عندما أكد أن النسق العالمى يستطيع أن يتغلب على أى أزمة ، ولن يتعرض مثل هذا النسق لازمة تؤدى به نهائيا (٦٤) ٠

(ب) ترتب على اهمال العمليات التاريخية المحلية ـ والتى قد تكون الثورة جزءا منها ـ اذ عرفت التبعية بطريقة تبدو غير مسوغة من الناحية المنطقيـة ٠ وقد ذهب سـانجايا لال Sanjaya Lall فى هذا الصدد الى القول بأن التبعية قد تم تعريفها بطريقة دائرية : فدول العالم الثالث فقيرة لانها تابعة ، وهى تابعة لانها فقيرة٠ وفى هذه الحالة فان الباحثين فى التبعية يميلون الى الربط بين التبعيـة وبين بعض الخصـائص التى لا يرغبون فيهـا أو لا يحبونها (٦٥) ٠ ولقد انبرى لال لتوضيح الحقيقة التى مؤداها أن خصائص التبعية كما حددها الباحثون هنا توجد فى الدول غير التابعة ، وأن العوامل التى يعتقد الباحثون انها تؤدى الى التخلف لا توجد فى كل المجتمعات التابعة ، وهى توجد أيضا فى بعض المجتمعات غير التابعة ٠

ولقد ترتب على هذا أن أسبغت على البلدان التابعة خصائص ليست خصائص عامة توجد فى كل منها ، وفى نفس الوقت اهملت خصائص أخرى ربما يكون اهمها جميعا عملية التحرر من التبعية وآثار الاستعمار ٠ فاذا

---

(٦٤) S. Amin, 1974, p. 89.

(٦٥) ذهب لال الى القول بأن تعـريفا مقنعـا للتبعية يجب أن يقوم على محكين : (١) أن يحدد بعض خصائص الاقتصاد التابع التى لا توجد فى الدول غير التابعة ، (٢) أن يتم توضيح حقيقة أن هذه الخصائص تؤثر تاثيرا عكسيا على مجرى التطور ٠ انظر :
Sanjaya Lall, «Is Dependence a Usful Concept in Analysing Underdevelopment», **WD.**, Vol. 3, Nos 1-2, 1975, p. 800

كانت عملية التبعية يمكن اثباتها تاريخيا ، فان العملية المقابلة المتصلة بالتخلص من التبعية يمكن اثباتها بنفس القدر • فلقد خاضعت شعوب العالم الثالث حروب تحرير وتحرر مريرة ، ولقد نجح بعضها بالفعل فى التخلص من علاقة التبعية ، وكون أن هذه الدول تحتفظ بعلاقات تجارية مع دول أخرى لا يعنى أنها دول تابعة بحال من الأحوال • ويبدو أن عملية التبعية والتحرر منها عمليتان يربطهما جدل تاريخى • وفى هذه الحالة فان ما نحتاجه ـ وكما قرر جاك برك Berques بحق ـ هو أن نجيب على السؤال التالى : كيف يظهر التحرر جدليا من قلب الاستعمار والتبعية ؟ (٦٦) • وفى هذه الحالة فاننا سوف نكون قادرين لا على أن نصور التخلف تصويرا حقيقيا ولكن على ادراك الحقيقة الجوهرية التى مؤداها أن لدول العالم الثالث تاريخها الخاص ، ولا يعد تاريخها مجرد هامش على تاريخ الغرب كما تقرر نظرية التبعية •

---

(٦٦) J. Berque, Egyypt : **Imperialism and Revolution** Trans by J. Stewart, Faber and Faber, London, 1976, 1st published in France, 1972, p. 29.